تخطيط المدارس الابتدائية في المدينة الجزائرية

دراسة ميدانية بمدينة سطيف

Planning of primary schools in the Algerian city

Field Study inthe city of Setif

نورة مناعة[1]، نسيمة لغريبي[2]

[1;2] جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 10-01-2020؛ تاريخ المراجعة : 10-02-2021 ؛ تاريخ القبول : 31-10-2021

ملخص:

تهدف الورقة البحثية لدراسة واقع تخطيط المدارس الابتدائية في مدينة سطيف والأسس التخطيطية المتبعة في إنجازها ومدى تحقيق توزيعها لأهداف التخطيط الحضري وإعتمدت الدراسة على منهج المسح الشامل للمدارس الإبتدائية الموزعة على 15 قطاع سكني بمدينة سطيف حيث تم مقارنة المعايير التخطيطية المحددة في الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية مع دليل المؤسسات التربوية لولاية سطيف وفق مجموعة من المتغيرات وكانت الملاحظة هي الأداة الأساسية لجمع البيانات التي ركزت على الخصائص العمرانية والبيئية للمواقع المدارس الابتدائية وقد خلصت الدراسة إلى أن مدينة سطيف تعاني من فوضى عمرانية في توزيع المدارس الابتدائية في أحيائها السكنية لأن توزيعها لا يحقق أهداف التخطيط الحضري لعدم مراعاة الأسس الكمية والوصفية في إنجازها ونقص كفاءة القائمين على العملية التخطيطية على المستوى المحلي من حيث تقدير الكثافة السكانية في مخطط التهيئة العمرانية وتحديد الاحتياجات من المرافق التعليمية اضافة الى ارتباطإنجازها بالبرامج القطاعية المركزية.

الكلمات المفتاحية: تخطيط؛ تعليم؛مدرسة إبتدائية ؛ مدينة.

Abstract:

The study aims at studying the reality of primary school planning in the city ofSetif, and the planning foundations of its achievement, and the extent to which it achieves its distribution of urban planning goals, and the study is based on the comprehensive survey methodology of primary schools distributed among 15 residential sectors in Setif City, comparing the planning criteria defined in the network. The study concluded that: The city of Sétif suffers from a disarray of urban buildings in primary schools, as its distribution does not meet urban planning objectives because it does not take into account the quantitative and descriptive foundations of achievement, as well as the weak ability of local planners to estimate population density in the physical configuration scheme, and there are difficulties in identifying the requirements for educational facilities, as well as the length of the delivery process and its link to central sectoral programs.

Key words : Planning; Education; primary School; City.

مقدمة:

إن النمو السكاني والعمراني الذي شهدته المدن الجزائرية ساهم في تزايد الطلب على الخدمات الحضرية المختلفة،التي تحتاج في إنجازها الى إعتماد التخطيط الحضري في بعده الشمولي وهذا لتحقيق الأهداف التنموية، والمتمثلة في بناء بيئة حضرية عمرانية واجتماعية من شأنها أن توفر في أطرها مختلف متطلبات الحياة الحضرية للساكنة.

تعتبر المرافق الخدمية روح الحياة الحضرية، حيث أصبحت تحظى بإهتمام بالغ من قبل القائمين على السياسات التنموية لأنها من ركائز تقدم المجتمع في مختلف المجالات،فالخدمات الحضرية عبارة عن أنشطة تمارس داخل التجمعات السكنية،وجدير بالذكر هنا أن نميز بين الخدمة كمنفعة يتحصل عليها السكان وبين المرفق الذي يقدم هذه الخدمة، "فالخدمات الاجتماعية لا تقدم إلَّا من خلال مرافق متخصصة يتم إقامتها لهذه الغاية."[1]

فالمرافق الخدمية هي ظواهر حضرية وعمرانية توزع على الأحياء السكنية في صورة ما يعرف بأنماط استعمالات الأرض،وتشغل حيزاً أو فضاءاً عمرانياً، وتعتبر المرافق التعليمية من بين أهم المرافق الحضرية التي تحظى بالأولوية في برامج التجهيز العمومي، كونها تقدم خدمة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها في مختلف التجمعات السكنية، وكغيرها من المرافق العامة تحتاج في إنجازها للتخطيط وفقاً لأسس محددة في مخطط التهيئة العمرانية وبما يتماشى مع حجم الوحدات العمرانية، عدد السكان، والكثافة السكانية.

1 - الإطار المفاهيمي للدراسة:

1-1إشكالية الدراسة:

تكتسي المؤسسات التعليمية للطور الابتدائي مكانة هامة في حياة السكان،لذلك صنفت كخدمة جوارية، وأُعتمدت كمرجع للتخطيط التهيئة العمرانية unité de voisinage[2]، وهي من بين المرافق الخدمية التي أُعتبرت من الضروريات التي يجب أَن تتوفر في أي تجمع سكنى. فتخطيط المدارس الابتدائية وإنجازها يأخذ بعين الاعتبار متغيرات الزيادة السكانية والنمو العمراني من حيث (حجم الوحدات العمرانية،حجم السكان وكثافتهم، عدد الأطفال في سن التمدرس،مسافة الوصول، حصة كل فرد ...إلخ).

إن اختلال التوزيع المكاني للمدارس الابتدائية على مستوى التجمعات و الأحياء السكنية يُؤثر على الحياة اليومية للسكان، بإعتبارها لاتحقق أهم هدف للتخطيط الحضري وهو التكامل بين السكن و الخدمة ، وهذا ما يعتبر من أكبر الإشكالات التي يعانى منها المجال الحضري في المدينة الجزائرية ، والتي عملت الدولة جاهدة من خلال إنتهاج إستراتيجيات تخطيطية لمعالجة صعوبات تحقيق التنمية في المجال الحضري ،وكان من بينها إعادة تنظيم مجالها العمراني بتطبيق مختلف السياسات العمرانية لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية ،لأجل تحقيق التجانس و العدالة الإجتماعية في توزيعها ،وهذا لا يتحقق إلا في ضوء تكامل العملية التخطيطية و التنمية الإجتماعية .

وإنطلاقاً مما سبق و وقوفاً بالتحليل والنقد على واقع توزيع المدارس الإبتدائية في القطاعات السكنية في مدينة سطيف نطرح الأسئلة التالية:

- ماهو واقع توزيع المدارس الابتدائية في مدينة سطيف؟
- هل يتم إحترام المعايير التخطيطية في انجاز المدارس الابتدائية؟
- ما هي عوامل إختلال التوزيع المكان يللمدارس الإبتدائية؟
- ما المشاكل التي يواجها السكان في الوصول إلى المدارس الابتدائية؟

1-2أهمية الدراسة:

إن توفير الخدمات الحضرية بشكل عام، والخدمات التعليمية بشكل خاص بطريقة علمية تعد من أساسيات التخطيط الحضري. فأهمية الدراسة تأتي من طبيعة الموضوع في حد ذاته، بإعتبار أن مرفق الخدمة التعليمية من أهم ركائز التنمية، ومنأهم القطاعات المرتبطة ببناء المستقبل،والتي لها دور في التنمية الشاملة.وتخطيط المرفق الخدمي يستند إلى معايير تخطيطية وتصميمية، يتطلب بيئة عمرانية صحية تلبي حاجات السكان من خدمة التعليم، وسهولة الوصول للمرفق. وتعتمد هذه الدراسة على استعراض بعض الدراسات السابقة التي حاولت دراسة واقع توزيع مرافق الخدمات التعليمية من ناحية تقييم توزريعها الجغرافي في أحياء المدينة وبيان طبيعة توزريعها ومدى تلبيتها لحاجات السكان.

1-3أهداف الدراسة :

إن كل دراسة علمية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف وعليه نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على:

- واقع تخطيط الخدمات التعليمية في المدينة الجزائرية.
- الأسس التخطيطية المتبعة في إنجاز المؤسسات التعليمية.
- مدى تحقيق توزيع مرافق الخدمة التعليمية لأهداف التخطيط الحضري.

1-4تحديد المفاهيم :

1-4-1التخطيط الحضري : يعرف التخطيط الحضري أنه:"وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد،وحتى يكون التخطيط سليما يجب أن يكون واقعيًا محققًا للهدف في الوقت المناسب المحدد له، ومستمر الصلاحية طوال المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاية "[3].

ويُعرف أيضًا على أنَّه:" إستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز إتخاذ قرارات التنمية، وتوجيه وضبط نمو وتوسيع البيئات الحضرية بحيث يُتيْح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي،وللسكان أكبر فوائد من هذه الأنشطة"[4].

كما عُرف أيضًا على أنّه:"مجموعة من المصادر القانونية والمالية التي تسمح للمؤسسات العمومية التدخل بهدف تطبيق الإختيارات المتبناة، فهو يعنى تدخل الإدارة بأدوات منهجية، ووثائق مرجعية لتنظيم المجال"[5].ومنه فالتخطيط تفكير عقلاني منطقي مبني على مؤشرات آنية لتحقيق أهداف مستقبلية، وهو أيضا عملية رصد وتنبؤ بالمستقبل بهدف تطوير الإنماء.

1-4-2 الخدمات الحضرية : تُعرَّف على أنَّها "أنشطة تمارسها الدولة لتوفير منافع معينة لإشباع حاجات ورغبات الأفراد والجماعات دون تحقيق مكاسب مادية لهم سواء منافع تعليمية، صحية، عقلية، نفسية، دينية للفرد والتي تساهم في ديمومة عطائه،ورفع كفاءة أدائه من خلال توفير مستلزمات الحياة الأساسية التي تحقق الصحة والأمان"[6].بينما يعرفها فيليب كوترPhilipkotter "أنها نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها وتكون غير ملموسة أو غير مادية، ولا ينتج عنها تملك أي شيء ولا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي تدرك بالحواس، تقدمها مؤسسات معينة مختصة بتلك الخدمات بإعتبارها مؤسسات خدمية "[7].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخدمات أنشطة قابلة للتبادل من إختصاص مؤسسات خدمية، منها الخدمات التعليمية التي تعد ركيزة عامة من ركائز التطور الاجتماعي،"فهي خدمة إنتاجية تؤثر في إستمرارية عمليات الإنتاج وتطويرها بصورة غير مباشرة. وإن التعليم جانب من جوانب العملية التنموية للمجتمع من النواحيالروحية، الخلقية، الفكرية، المعيارية، والبدنية بما يحقق الأهداف الإنسانية العلمية"[8].

1-4-3الخدمة التعليمية : يرى مون Munn بأنها "عبارة عن عملية تعديل في السلوك أو الخبرة بمعنى تغيير في السلوك للوصول به إلى أحسن حالة ينبغي أن يكون عليها وإكتساب الخبرة الجديدة"[9].وهي أيضا "عبارة عن أنشطة خدمية نفعية تقدمها مؤسسات عمومية أو جهة معينة من أجل ترقية العملية التربوية التي تهدف إلى تغيير سلوك الفرد عن طريق إكسابه المعرفة، وذلك من أجل التكيف مع مختلف الوضعيات التي يتواجد فيها"[10].

1-4-4المدرسة الابتدائية : من الناحية اللغوية أخذت المدرسة من الفعل 'دَرَسَ"، والتي تعنى دَرَسَ الكتاب: يدرسه دراسة.

دَرَسْتَ: قرأت كتب أهل الكتاب. المَدَارَس والمدْرَاس: الموضع الذي يدرس فيه.

المَدْرسة: هي مكان الدراسة وطلب المعرفة، جمع مدارس."[11]

وتعرف اصطلاحاً على أنها: " مؤسسة رسمية، تم إنشاؤها لحاجة المجتمع لها، وذلك بتكوين العلاقات الإجتماعية داخلها، للقيام بالوظائف التربوية المحددة لها، والتي تهدف إلى تنشئة التلميذ من جميع الجوانب الضرورية، وذلك من أجل المحافظة على المجتمع وبقائه".[12]

بينما يشير تعريف أخر على أنها:" تلك الخدمة التي تستهدف توفير المباني المدرسية لمختلف المستويات والمراحل التعليمية طبق المتطلبات السلم التعليمي،بما يتناسب مع حجم و عدد السكان و الفئة العمرية المطلوب إستيعابها بكل مرحلة"[13].

التعريف الإجرائي التالي: مما سبق يمكن الاعتماد على تخطيط المدارس الإبتدائية هي تلك الخطوات والإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تهدف الى توفير مدارس التعليم الإبتدائي، بما يتناسب حجم وعدد السكان والفئة العمرية المطلوبة من 6 الى 12 سنة.

1-4-5المدينة : عرفها روبرت بارك على "أنها إتجاه عقلي، فهي من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص وفي النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب فإنها تعتبر منطقة ثقافية بنمطها الثقافي المتميز "[14].ومنه تحمل المدينة وظيفة اجتماعية وثقافية إلى جانب وظيفتها السكنية وليست مجرد تجمع للأفراد.وعليه يمكن إعتبار المدينة بناء إجتماعي حضري يتواجد ضمن مجال عمراني يتميز بثقافة خاصة، ويتضمن مجموعة من العلاقات والأدوار المتبادلة والتي تتكامل فيما بينها وظيفيا لتحقق للأفراد، وجماعات المجتمع المحلي الحضري حاجاتهم المتعددة والمتنوعة بطريقة منظمة ومهيكلة.

1-5الدراسات السابقة :

إن البحث الاجتماعي سواء في شقيه النظري أو الميداني التطبيقي يتأثر بعدة عوامل منها ما يتعلق طبيعة الدراسة والمنهج المستخدم أو بالإجراءات المنهجية، ومنها ما يرتبط بطبيعة المشكلة في حد ذاتها فدور وقيمة الدراسات السابقة في مدي علاقتها بالموضوع محل الدراسة والبحث، وحسن توظيفها خلال مراحل إعداد البحوث العلمية، والتي تعتبر أرضية خصبة لتأسيس للبحث الحالي من خلال التعرف على الفروق، رسم الحدود الموجودة بين الدراسات والبحث الحالي بالمقارنة، ومن جهة أخرى لتأكيد النتائج.

1-5-1الدراسة الأولى :للأستاذ الباحث لطفي قبايلي تحت عنوان **"كفاءة التغطية المجالية للمدارس الابتدائية لضاحية الجنوبية لمدينة قسنطينة "**[15]، وإهتم الباحث بتقييم كفاءة التغطية المجالية للمدارس الإبتدائية ذات الصيغة العمومية كمؤشر لجودة المناطق السكنية، عن طريق قياس الفعالية المجالية لهذه الخدمة، بحسب متطلبات خطة التنمية التربوية حيث إستند على التساؤلات التالية :هل هذه المناطق السكنية تتضمن هذه الخدمة الضرورية؟كيف يمكن قياس كفاءة التغطية (المجالية

لخدمة المدارس الابتدائية)؟هل يمكن استعمال كفاءة التغطية المجالية للمدارس الابتدائية كمؤشر لجودة الإطار لمعيشي في المناطق السكنية؟

وبالإستاد للمعايير المحددة في الشبكة النظرية للمرافق العامة للجزائر لسنة 1989كمرجع في قياس تغطية الخدمة التعليمية من خلال مسافة التنقل والوصول إليها مشيًا على الأقدام.وبما أن تخطيط الأحياء يعتمد على مقياس المجاورة السكنية التي يعبر عنها بالمسافة الزمنية، والتي حددت بـــ 500ممن الوحدة السكنية إلى المدرسة الابتدائية، وهو ما يقابله زمن تنقل متوسط بقدر 10دقائق سيرًا على الأقدام، وتعتمد المسافة كمعيار لتحديد نطاق التغطية في المنطقة المدروسة أي دائرة نصف 500ممن المدرسة الابتدائية، ومنه فقد تم إسترجاع مؤشر لكفاءة التغطية المجالية للمدارس التعليمية،وهي النسبة المئوية للسكان الموجودين داخل نطاق الخدمة وعلاقته بمجموع سكان المنطقة السكنية.وتم إختيار الضاحية الجنوبية لمدينة قسنطينة بإعتبارها ثالث المدن الجزائرية من حيث عدد السكان، وأُخذ تعَيْنُ البَايْك عينة لدراسة التغطية المجالية للمدارس الإبتدائية لأنها منطقة ذات وظيفة سكنية بالدرجة الأولي،وتظهر فيها أهمية الخدمات الحضرية الجوارية المرافقة للوظيفة السكنية،وبُعدها عن الأحياء السكنية الأخرى يبرز فيها الأهمية الكبيرة للمرافق التي تخدمها.

وإستنادًا إلى مُؤشر التغطية وبإستعمال المنهج الوصفي والكمي توصلت إلى النتائج التالية:

- توجد بمنطقة الدراسة 6 مدارس ابتدائية موزعة على أنحاء المنطقة وهي تتمركز في 6 أحياء (حي الإخوة فراد،حي خزنادار،حي بوعمامة، حي 1100 مسكن الفج، حي 500 مسكن)، بحيث تتمركز في الجهة الجنوبية الشرقية، أما الجهة الشمالية والغربية لمنطقة الدراسة فتحتويعلى مدرسة واحدة لكل جهة وهو ما يؤثر على كفاءة التغطية المجالية للمدارس.
- حسب مؤشر التغطية المجالية للمدارس التعليمية بمنطقة زَواغي وبعد معرفة عدد السكان الموجودين داخل نطاق خدمة المدارس الابتدائية، والتيتقدر ب 4303 مسكن يمثلون 16265 نسمة من إجمالي 5110مسكن يمثلون 19251 نسمة لكل منطقة. ويتم حساب مؤشر التغطية كمايلي: 4303 مسكن ÷(5110مسكن ×100) = 84,20. أي أن من مجموع 5110 مسكن يوجد 4303 مسكن داخل نطاق الخدمة و807 مسكن أي نسبة 15.56بالمئة موجود خارج نطاق تـــــأثير الخدمة.
- اقتراح مؤشر جغرافي يبين فعاليته على قياس الكفاءة المجالية للمدارس جغرافيا في المناطق السكنية بالضاحية الجنوبية لمدينة قسنطينةحيثقدرب84,2%، وهذا المؤشر متعلق بجودة التعليم في المدارس لتشخيص نوعيتها (أفضل،وأقرب).

1-5- 2 الدراسة الثانية :

لحساني محمد بعنوان "**توزيع المؤسسات التعليمية في المجال العمراني باستعمال نظم المعلومات دراسة حالة مدينة رقان ومجالها الثانوي الجغرافية SIG** "[16]،أشار في دراسته الى مكانة القطاع التعليمي ضمن القطاعات الاجتماعية لما له من علاقة مباشرة مع السكان ولذلك يضم أكبر عدد من الهياكل القاعدية التي تغطي نسبة كبيرة من عدد السكان، ويعد توفير التجهيزات التعليمية إحدى أولويات

التنموية في الوقت الراهن لارتباطه بالتنمية الشاملة، ولكون خدمة التعليم تعد جزءً هامًا من حاجيات السكان. وهدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة واقع الخدمات التعليمية المدارس الابتدائية، المتوسطات و الثانويات من حيث كفاءتها وتوزيعها ومدى ملائمتها للتوسع العمراني والنمو السكاني في المدينة. وذلك من خلال الدراسة التحليلية للمؤسسات التعليمية بمدينة رقان بالاعتماد على برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS لمعرفة مدى توازن توزيعها على المجال الحضري، وتجمُعاتها العمرانية الثانوية من خلال الاعتماد على فرضية أن توزيع الحالي للمؤسسات التعليمية لا يحقق من ناحية الناحية العمرانية الكفاءة المكانية في المدينة ولا في ضواحيها،وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود عشوائية في توزيع المؤسسات التعليمية المدينة وعدم احترام للمعايير التخطيطية.
- غياب هيئة محلية أو مركزية في وزارة التربية والتعليم تعنى بعملية التخطيط للمواقع المكانية.

- عدم وجود إمكانية توفير المؤسسات التعليمية بما يتناسب مع النمو السكاني والخصائص الجغرافية والعمرانية للتجمعات السكانية لعدم توفر قاعدة بيانات مكانية للخدمات التعليمية لمدينة رقان.

يكشف عرض محتوى الدراسات السابقة عن واقع تخطيط الخدمات التعليمية في بعض المدن الجزائرية،والملاحظ من النتائج التي توصلت إليها الدراسات الميدانية أنها نشترك في جميع الخصائص العمرانية والحضرية للظاهرة المدروسة، بحيث أجمعت على إختلال توزيع المدارس التعليمية،وعد مإتباع المعايير في تخطيط المدارس و توزيعها جغرافيًا، ولا تحقق إحتياجات السكان للأسباب التالية:

- عدم تناسب إتجاهات النمو العمراني ومعدلات النمو السكاني.
- عدم اختيار أفضل المواقع العمرانية للمدارس الجديدة بالإعتماد العشوائية في إختيار مواقع المدارس.
- عدم تحديد الحد الأدني من حجم السكاني الملائم لنوعية الخدمة التعليمية.
- عدم تحديث المخططات العمرانية والإعتماد على أسس إستعمالات الأراضي من خلال معايير توزيع الخدمات التعليمية.
- لا تأخذ بعين الإعتبار مؤشر الكثافة السكانية، الطاقة الاستيعابية، ومعيار المسافة المحدد في شبكة البرمجة العمرانية عند إنجاز المرافق التعليمية.

2 -الإطار النظري للدراسة:

2-1 تخطيط المرافق التعليمية : إنَّ أُسس تخطيط مرافق الخدمات الإجتماعية تختلف من دولة الى أخرى، وقد إعتمدت مؤشرات معيارية كمية وكيفية لتطوير الخدمات التعليمية،ولتقييمها في أي مجال عمراني تتم مقارنتها بتلك المعايير، ومن ثم تحديد مدى تطورها، إرتباطها بالوحدات العمرانية وحجم السكان (مجاورة،حي،قطاع،مدينة)، وتضم عناصر منها مسافية ومساحية وإستعابية وعددية.ويرتبط تخطيط نوع المرفق الخدمي الذي يراد إنشاؤه بحسب حاجة السكان إليه، وعدد السكان المستفيدين من خدمتة، فلا يمكن" أَن نُخَصِص مدرسة إبتَدائية واحدة ضِمْن القطاع لأَنهَّا لاَ تُؤمن الحاجة التعليمية اللمطلوبة، وعليه يمكن الإشارة إلى معيارين رئِسين يتعلق بتوفير الخدمات في المدينة"[17].

- الحجم الوظيفي للمرفق:إذ يجب أَن يكون مصاحبا للسكان المُلائمين لَهُ، لكي يعمل ذلك المرفق بمستوى أَفضل،وأَن يكون حجم السكان ملائمًا للتَأَكد من وجود جذْب كافِي للسكان المستــفيدين.
- المسافة التي يكون المستعمل مستعدا لقطعها من أجل الحصول على خدمة المرفق، إذ يتناقص جذب المرفق للمستخدمين كلما زادت المسافة التي تفصل بين المستعمل والخدمة. فلأهميتها وجب توفيرها للأفراد في التجمعات السكنية،ولارتباطه ببناء مستقبل الأبناء،ودوره في تحقيق التنمية في مختلف المجالات،وأصبح تنظيمها في المدينة هدف وسيلة في أن واحد،فالهدف لتصبح في متناول السكان لتلبي حاجاتهم،ووسيلة إذا أنشئت بجوار الأحياء السكنية.

و من بين المعايير المعتمدة عند تخطيط الخدمات الحضرية نجد عدد السكان ، الكثافة السكانية ، وتوزيعهم على أحياء المدينة، بحيث أنه لكل خدمة من الخدمات المجتمعية معيار معين تقاس على أساسه ،إذ يكون توفير الخدمة على أساس حصة الفرد منها ،وتوزيعها يكون وفق أسس علمية مدروسة ، فتوزيع المدارس التعليمية تختلف في البناء الأفقي والعمودي من مؤشر الكثافة الإسكانية بحيث "يتم بناء مدرسة في حي سكني يتكون من عمارات سكنية ،وأخرى في حي سكني من بيوت مستقلة وتكون المدرستان بنفس المواصفات على أن الكثافة السكانية في حي العمارات أعلى من الحي الأخر وربما يحتاج إلى أكثر من مدرسة[18].

فالمجارة السكنية هي النواة الأساسية في التخطيط والتهيئة العمرانية، وتعتمد فكرتها أساسًا على مسافة السير على الأقدام لتلاميذ المدرسة الابتدائية،وهذه المسافة حددت الامتداد الجغرافي للمجاورة من حيث سهولة الوصول بمسافة 500 م[19].ويكون للعلاقة بين السكن وأطوار تمدرس التلاميذ دورًا هاماً في تحديد مسافة الوصول المقدرة بالمتر،ففي المرحلة الابتدائية تعتمد عموماً مسافة بين 500 و 700 متراً أخذاً بالاعتبار لقدرته على قطع المسافة ذهابًا و إيابًا مرتين في اليوم

دون تعب ، ويكون عمر التلميذ في الطور الابتدائي مابين 6 و12 سنة.أما في المرحلة المتوسطة فتختلف المسافة المعنمدة بإختلاف النظام التعليمي للدولة فتصل المسافة إلى الضعف وصولاً على الأقدام إلى أقل من 800و1500 م.

وحددت المعايير المساحية والتي تضم حصة التلميذ من مساحة الصف أو الغرفة الدراسية، والمساحة المبنية والمساحة الكلية من المرفق التعليمي كما يلي:

أ ــ **حصة التلميذ من مساحة غرفة الصف"** : يعتمد على نصيب الطالب من غرفة الدراسة، وقدتم تحديد حصة الطالب ما بين 2و4م^2، ويختلف بحسب الدولة فمثلا اليمن يعتمد على معيار يتراوح ما بين 1,30 و1,90 م^2، وأما في سوريا فبلغت 1,25م^2.

ب ــ حصة التلميذ من المساحة المبنية: بحيث تطور هذه المساحة بفضل التطور العلمي بشكل يتوافق مع التطور التقنى الذي يشهده التعليم، حيث إزداد عدد المختبرات وقاعات التدريب على الحاسوب والتصميم وقاعات المطالعة فأصبحت كما ياتى:

- الابتدائية والروضة كانت ما بين 2و4م^{2}ارتفعت حاليا ما بين 4الى 6 م^2.
- المدارس المتوسطة كانت ما بين4و 6م^2، ارتفعت حاليا لتصبح ما بين 6الى 8 م^2.
- المدارس الثانوية كانت ما بين 8و6م^2 وارتفعت حاليا ما بين 8الى 12م^2.

جـــ ــ حصة التلميذ من المساحة غير المبنية: حصة التلميذ من مساحة نشاطات الفعاليات الممارسة في المؤسسات والتي ترتبط ببعض الأنشطة الممارسة مثل الأنشطة الرياضية والزراعية والتدريب عليه.

د ــ المعايير الإستعابية: يعد معيار مهم لتقييم كفاءة الخدمات التعليمية في أي منطقة عمرانية، ويستخدم معيار دولي في هذا المجال وهو كل صف يضم 25 تلميذ فقط وبحد أقصي لا يزيد عن 30 تلميذ، وهذا جاء نتيجة دراسات عدة، والتي تمخض عنها هذا العدد المثالي في كل مراحل ومستويات التعليمية دون الجامعية، فزيادة الطلبة في الصفوف يؤثر على العملية التعليمية من جوانب عدة."[20]

يعد إختيار مواقع المدارس الإبتدائية من أهم الأمور الفنية الدقيقة التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند تخطيط المرفق بما يتلائم مع البيئة ومخطط التهيئة العمرانية، ويتم إختيار الموقع بالإعتماد على معايير خاصة متمثلة أساساً في نظام الخدمة السكانية، حجم الوحدات العمرانية، متطلبات الموقع المكاني، والكثافة السكانية.

الجدول رقم (1): يمثل المعدلات التخطيطية للمدارس التعليمية بمصر.

النظام / المعايير التخطيطية	إبتدائي 6-11سنة	إعدادي 11-14سنة	ثانوي 15-18سنة
مجال الخدمة	مجاورة سكنية	حي سكني (مجموعة مجاورات)	عدد أكبر من الأحياء السكنية
المسافة بين السكن والمدرسة بالمتر	400-500	1000-1500	1500-2000
المسافة بالدقيقة	10-12	15-25	20-30
الموقع بالنسبة للشوارع	فرعي	رئيسي	رئيسي
عدد التلاميذ (حجم المدرسة)	500-800	800-1000	820-1260
عدد تلاميذ الفصل	30	35	25
عدد فصول المدرسة	20	20-30	50-85

المصدر:وزارة الشؤون البلدية والقروية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات للمملكة العربية السعودية[21].

2-2 شروط التخطيط العمراني للمدرسة الإبتدائية [22]:بعض الشروط الضرورية لتخطيط المدارس الإبتدائية:

- أن تكون في مكان مستوى بالقدر الكافي ومساحة الموقع كافية لتلبية احتياجات المبنى من مرافق خدمات مساندة.
- أن تكون في مكان لا يحتاج التلميذ أن يعبر الشوارع الرئيسية لتجنب حوادث المرور.
- ويفضل أن تكون في وسط المجاورة السكنية، أي مراعاة الوسط السكاني للموقع بحيث يكون المبنى واقعًا في حي سكني.
- أن تكون بجوار حديقة وملعب المجاورة حتى تتكامل هذه الخدمات مع بعضها.
- مراعاة سهولة الوصول بحيث يكون الوصول الى المؤسسة التعليمية سهلًا على الأقدام، ويجب أن يكون الموقع بعيدًا عن الإزدحام وحركة السيارت والضوضاء، والتلوث.
- التأكيد على أن تكون مواقع المدارس مطابقة لإحتياجات ورغبات المهتمين بالعملية التعليمية، بمن فيهم الأولياء، التلاميذ، والعاملون بالمدرسة مع ضرورة التأكد من دقة التوقعات السكانية الخاصة بنمو السكان في سن المدرسة.

الشكل (2): التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية على مستوى التجمعات العمرانية.[23]

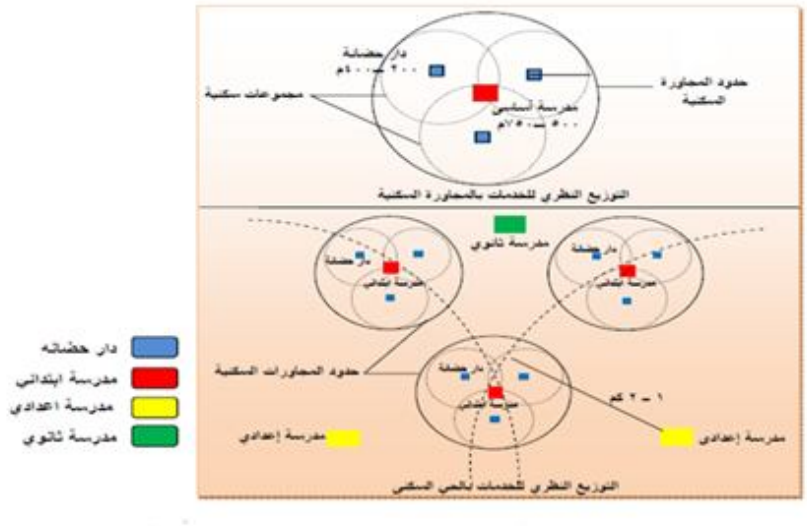

3-2 متطلبات تخطيط المرافق المدرسية :

هناك العديد من الأسس والمبادئ التي يُستند إليها في التخطيط التعليمي منهاأن تلبي احتياجات المجتمع من جوانبها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية ، السياسية و الثقافية)،وأن تكون نتاج للعدالة و التكافؤ في الفرص التعليمية .وحيث تكون الفرص متاحة لجميع افراد المجتمع وفئاته ،و أن يتم العمل على توفير التعليم الأساسي لكل أفراد المجتمع دون استثناء ،وكذالك الاهتمام بالتطوير النوعي للتعليم الى جانب التطوير الكمي له في الخطط التعليمية الموضوعة ،والعمل على ضمان إستمرارية التعليم "[24].ولكي يكون التخطيط التعليمي ناجحًا و يحدد أهدافه بكفاءة وفعالية ينبغي أن يستند لمجموعة من الخصائص التي يجب أن يتميز بها أهمها :

- الدقة في كل مرحلة من مراحل العملية التخطيطية ومن حيث الدقة اللازمة في جمع البيانات عند إعداد المخطط التربوى وهذا يتطلب ضرورة التوعية الكاملة لجميع الافراد والمؤسسات بأهمية تقديم المعلومات الدقيقة والبيانات التي تطلبها الجهات المختصة بالتخطيط.

- تدريب القائمين على عملية التخطيط وإعدادهم لهذه المهمة مسبقا حتى يكونوا قادرين على أدائها بإتقان وبَعدها يتم إختيار الأشخاص الأكفاء في جمع البيانات.
- توفير الإمكانيات المادية والعينية اللازمة لتحقيق المستويات المتقدمة من الدقة.

وهذه العناصر لازمة وأثرها الواضح وفعاليتها في إحداث المطلوب من العملية التخطيطة، وهي عبارة عن الإحصاء اتوتهتم جوانب العملية التربوية التي يمكن قياسها كميًا. وهي معلومات عن المؤسسات التربوية وتنظمها.فالخريطة المدرسية تعنى بعدد المدارس وتوزيعها والمعلومات الديمغرافية ويمكن الحصول عليها عن طريق جمع معلومات عن المعلمين والعاملين في التربية والتعليم موزعين بحسب الجنس والسن مع بيان مؤهلاتهم ومدى خدمتهم ومعلومات عن الطلاب وإعداده مومعلومات عن المباني المدرسية "[25].

- واقعية التخطيط فهو يتعامل مع الواقع الفعلي للمشكلة فعليه أن يدرس الإمكانات من أجل تحويلها إلى وضع جديد،فهي يجب أن تناسب الإمكانات المتاحة مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها فيكون أهداف التخطيط وإستراتيجيات التنفيذ في ضوء كل الإمكانيات المادية والبشرية بما يتناسب مع الواقع.فالواقعية لا تقتصر فقطعل ى الإمكانات المتاحة بل مرتبط أيضا بالواقعية السياسة من حيث رسم السياسات العامة، وإتخاذ القرارات،وكذلك الواقعية الإدارية من حيث مستوى الأجهزة الإدارية وتنظيمها، وظروف العمل فيها وكل ما يؤثر فيها،ويرجع غياب الواقعية في العملية التخطيطية إلى بعض الخصائص منها تهوين حجم المشكلات المدروسة، وذلك إعتقادًا ممن يقوم بعملية التخطيط أن ذلك يساعد على حل المشكلات وتسريع التعامل معها من قبل الجهات المعنية.

- **المرونة**:

تعنى قابلية الخطة للتعديل وفق التطورات و التغيرات التي تحدث في الظروف الطارئة ،وكذلك قابليتها لمواجهة كافة الظروف الزمانية والمكانية المختلفة ،مما يتطلب عملية الحذف أو التعديل،ويظهر أن ضعف خاصية المرونة في بعض الأحيان يؤدي الى تقييد العاملين عليها ،فالتقيد بالتعليمات المعطاة للمنفذين لا يساهم في تجاوز المشكلات المتعقلة بالظروف الطارئة التي قد تعترض سير العمل ،فلابد دائما من إشراف الجهات المشرفة على المكان،وكذلك لا بد من وجود بدائل لتنفيذ المشاريع ،إضافة إلى الإنفتاح الإداري وزيادة معدلات اللامركزية في التسيير .

- **الشمولية:**

تعنى الإحاطة الكاملة بجميع جوانب المشكلة أو الظاهرة بحيث يذكر البعض أن الشمولية تعنى أن تكون للخطة السيطرة والتوجيه على كافة الموارد المتاحة لضمان تحقيق التناسق، والتكامل بين القرارات والسياسات التخطيطية بما يكفل النمو المتوازن، ويكون التنسيق ما بين الأهداف التي توضع للتنفيذ من ناحية وبين الإجراءات والأساليب المستخدمة لتنفيذها من ناحية أخرى.

- **التكاملية**:

تلعب دورًا مهمًا في عملية التخطيط فهي تؤثر في مرحلة الإعداد،التنفيذ، والمتابعة، فالتكامل بين عناصر التخطيط يساعد على نمو مختلف الأقسام والخطوات التخطيطية،وذلك بالإعتماد على بعضها البعض، والتكامل لا يقتصر على جانب التنفيذ فحسب بل يتعلق بعملية الإعداد النظري للخطة لأنها تساعد على إختصار الوقت والجهد[26].

- **سهولة التنفيذ:**

هي إمكانية ترجمتها إلى أفعال وإجراءات، وكذالك المتابعة في التخطيط تعني الرقابة المستمرة على سير العمل والأداء قبل الهيئات التنفيذية المحلية فوضع موازنة تخطيطية يستلزم وضع الخطة التعليمية ووجود برامج للتمويل. فالتخطيط الناجح يحدد مصادر التمويل اللازم والتي يمكن الإستفادة منها من خلال تحديد الإحتياجات، والتي تعد بمثابة

ترجمة واقعية للتنبؤ، إذ يتحول التخطيط إلى واقع ملموس معبر عنه بطريقة كمية تحدد الاحتياجات المستقبلية، وما يجب إنجازه لتحقيق الأهداف.

4-2 الخدمة التعليمية بين التخطيط والبرامج التنموية :

إن السياسة التي انتهجتها الجزائر منذ إستقلالها في التنمية الإجتماعية، في مختلف مراحلها من التوجه الإشتراكي إلى التوجه الليبرالي،والتي تضمنتها مختلف المخططات التنموية،قد أنتجت عدة إختلالات وفوارق مجالية إجتماعية بين المدن. وقد إعتمدت وزارة التعمير والبناء سنة1995دليل CNERU الذي تستند عليه المرافق المهيكلة للمجال الحضري، ويضم مجموعة من القواعد التنظيمية والتقنية التي تسمح بتحديد نوع وحجم المرفق أو التجهيز الضروري لكل تجمع سكاني بحسب عدد السكان،وتراعي فيه الحاجات الأساسية لكل وحدة عمرانية تخطيطية بحيث تعتمد على:

- حجم المدن وقدراتها.
- وظيفة المركز (إدارية، سياسية، صناعية ...)
- نوعية التجهيز (المرفق)، مستوى خدمته، ومجال نفوذه.
- الوحدة التخطيطية أي وحدة قاعدية، أو وحدة جواريه، أوحي.
- حجم السكان.

ويهدف الدليل التنموي إلى تحقيق أهداف:

- ضمان توفر أفضل خدمة ممكنة للسكان وبأداء جيد.
- خلق ديناميكية في المجال الحضري.
- تحقيق مبدأ العادلة في توزيع التجهيزات مجاليا وسكانيا، فالمرافق المدرسية بمختلف مستوياتها يعتمد في توزيعه على مبدأ أساسي، وينطلق من التركز إلى الإنتشار، وهو مرتبط بمجال تأثير كل نوع من الخدمة،وحاجة السكان إليه.

جدول رقم02: المستويات الوظيفية لمؤسسات التعليم الابتدائي.

الأصناف / عدد الحجرات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	المساحة المبنية بالمتر^2	المساحة الشاغرة بالمتر ^{2}	المساحة العقارية	قدرة الاستيعاب
أ	3	36	553	900	1453	108
ب	6	36	1003	1500	2503	216
ج	9	36	1474	1500	2503	324
د	12	36	1896	1500	2974	432

المصدر: الشبكة النظرية للتجهيز 1995.

نجد المدارس الإبتدائية أكثر تمركزًا في الوحدات العمرانية القاعدية، لأن تأثير خدمتها محدود بكل وحدة قاعدية. بحيث يكون مرفق التعليم الابتدائي لا تتعدى المسافة بينه وبين ومسكن التلميذ 400م. وقد قسمت المستويات الوظيفية للمؤسسات التعليمية إلى 4 أصناف (أ،ب،ج،د)، وتختلف هذه الأخيرة من حيث عدد الأقسام، عدد التلاميذ، والمساحة العقارية.

3 -الإطار الميداني للدراسة:

3-1 مجالات الدراسة :

- **المجال المكاني :** تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة فقد أجريت في المجال الحضري لمدينة سطيف والذي يتكون من 15 قطاع سكني.
- **المجال الزمني:**لقد تم اجراء الدراسة خلال الفترة ما بين 27 أكتوبر و12ديسمبر 2019.
- **المجال البشري:**تضمن الموظفين في المديريات الولائية والمتدخلين في العملية التخطيطية للمرافق التعليمية وهم مديرية التربية (مكتب الإحصاء)، مديرية التجهيزات العمومية، مديرية التهيئة والتعمير، مديرية السكن والتجهيزات العمومية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية.

3-2 منهج الدراسة :

يمثل المنهج الوصفي التحليلي الطريق التي بها يستطيع الباحث الوصول إلى إجابات مقنعة لأسئلة دراسته، من خلال إيجاد بنية منطقية لجمع المعطيات ووصف الوقائع وتحليلها وتفسيرها ،وبمأن اختيار المنهج مرتبط بطبيعة المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وحدود البحث .فطبيعة دراسة تسعى إلى وصف وتشخيص واقع تخطيط المدارس الابتدائية بمدينة سطيف ومدى تحقيقها لأهداف التخطيط الحضري، ومدي تحقيق أسس التخطيطية من خلال بعض المؤشرات التخطيطية الكمية والوصفية في إنجازها، واستجابتها لاحتياجات الساكنة من الخدمة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على النشريات الإحصاءات والمعطيات المستقاة من الشبكة التخطيطية للمرافق العمومية وتحليل البيانات، من منظور منهجي إجرائي عبر أدوات جمع البيانات وهذا في حدود متطلبات إشكالية البحث وأهدافها.

3-3عينة الدراسة :

اعتمد الباحث على العينة قصدية من خلال مسح ميداني لجميع مدارس التعليم الابتدائي باعتبارها خدمة جوارية وتحظى بأولوية في تخطيطها وتوفيرها. ومقارنة المعايير التخطيطية المتضمنة في الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية ودليل المؤسسات التربوية لولاية سطيف لأجل الوقوف على مدى تحقيق المعايير التخطيطية في عملية انجاز المدارس من خلال مجموعة من المتغيرات عدد السكان، مساحة القطاع، عدد المؤسسات، عدد التلاميذ في المؤسسة، والكثافة التلاميذ في القسم.

3-4 أدوات جمع البيانات :

اعتمد الباحث على أداة الملاحظة من خلال الخرجات الاستطلاعية الدورية للوقوف على الخصائص العمرانية و الايكولوجية للمواقع المكانية للمدارس الابتدائية عبر بعض الأحياء السكنية ومدى توفر الشروط العمرانية في إنجازها ،وكذالك مختلف الظواهر الحضرية الناتجة عن توزريعها وعلى الوثائق الإدارية التي تضمنت الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية ، كما اعتمد على نشرية الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ، شبكة الخريطة المدرسية ، دليل المؤسسات التربوية لولاية سطيف ، الحولية الإحصائية السنوية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

3-5نتائج الدراسة وتحليلها:

بالإستناد على معطيات مكتب الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية(ANAI) ب سطيف، فقد عرفت في السنوات الأخيرة نموًا عمرانيًا وصل إلى 4183.59 هكتار،وتم تقسيمها إلى 15قطاع سكني من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات: تاريخ نشأة الأحياء السكنية، أنماط السكن المتعددة وأنواعها المختلفة، نسبة الطرق المهيكلة للمدينة، توزيع الوظائف الحضرية من حيث الوظيفة الخدمية (سكنية، إدارية، مالية، ترفيهية، .....)،وتوزيع القطاعات الإحصائية (District) والذي يقصد به مستوى الحي السكني ويضم مجموعة متجاورات سكنية.فسياسة التنمية العمرانية التي انتهجت

على المجال العمراني لسطيف ما بين الفترة (1967 ــ1970) هو إتمام إنشاء المشاريع السكنية التي أقرها مخطط قسنطينة دون عملية تجهيزها بالمرافق الخدمية، في حين تميزت الفترة الممتدة بين (1970ــ1985) بالاعتماد على مناطق التجمعات السكنية الكبرى، والذي جعل قطاع السكن يفرض نفسه في مختلف المخططات التنموية (الرباعي الأول والثاني)، وكذالك القطاعية. لإيجاد حلول لمشكلة السكن. فمخطط التهيئة العمرانية يسهم في توزيع عناصر الإسكان بطريقة منظمة ومنسجمة، ومتوازنة مما يحقق تلبية حاجات السكان، وفي حالة كان إدراجها بطريقة عشوائية تصبح من دون شك عائقا في طريق التنمية، فإذا كان" توفر الإسكان على أنه نشاط اجتماعي، وليس سلعة مستهلكة تنتجها الحكومات في نماذج نمطية تفشل في تحقيق قيمتها الاجتماعية نتيجة تجاهلها لاحتياجات وأولويات وإمكانيات المستعملين"[27].فالبعد التنموي للمرافق الخدمات المجتمعية أهمية بالغة في البيئة الحضرية، إذ يهدف توفيرها للوصول إلى حرية الأفراد في استعمال الخدمة، وهي من بين"من العوامل المؤثرة في توازن المجال الحضري فقلتها أو انعدامها في الأحياء يؤدي إلى ظهور مشكلات إجتماعية. ومنه فلا بد من تحديد تصورات في ظل تنمية اجتماعية محكمة في مجال التهيئة والتعمير تساهم في توزيعها الأمثل في أحياء المدينة، بشكل يتناسب إحتياجات السكان، فتبنى فكرة بناء مجتمع سكاني عادل (تعليم، صحة، ترفيه)لا تتم إلا بالمساواة المجالية Egalite de L'espace"[28].

الجدول(03): توزيع السكان والمدراس الابتدائية في القطاعات السكنية بمدينة سطيف.

اسم القطاع	عدد السكان	المساحة بالهكتار	الكثافة السكانية	عدد المدارس الابتدائية	متوسط عدد التلاميذ	متوسط عدد الأقسام	متوسط شغل القسم
شوف لكداد	7688	623,10	12,31	02	898	24	37,41
الهضاب	5638	276,85	20,36	03	658	34	19,35
قاوة	5404	386,89	13,97	02	594	23	25,82
يحياوي	60741	204,28	297,34	06	3037	74	41,04
كعبوب	40314	148,72	271,07	07	3225	84	38,39
1014	42167	204,81	175,10	13	4925	153	32,18
مركز المدينة	3863	65,30	59,16	03	356	18	19,77
المعدومين 5	18887	117,29	161	05	2153	59	36,49
تليجان	22656	182,06	124,44	06	2263	70	32,32
منطقة نشاط	2665	242,98	10,97	01	317	12	26,41
منطقة صناعية	1652	724,95	2.93	00	159	/	/
عين السفيهة	1463	473,69	3,09	01	156	06	29,33
1000مسكن	27735	246,29	112,61	08	3293	93	34,82
القصرية	11589	142,12	81,54	04	1146	84	23,87
المجموع	271598	4183,29	64,92	65	25052	756	33,33

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على دليل المؤسسات التربوية لولاية سطيف 2018/2017.

من خلال استقراء نتائج الجدو لتحوي مدينة سطيف على 65 مدرسة ابتدائية، موزعة على 15 قطاع سكنى وفقا لمستويات تغطيتها العمرانية تشهد توزيعا غير متوازن من حيث مؤشرات:

- الطاقة الاستيعابية والكثافة ومعدل شغل القسم، فهناك تغطية كثيفة و يندرج ضمن هذا المستوى القطاعات السكنية:ب «حي 1014مسكن"، "حي 1000 مسكن"، "كعبوب"، "تليجان"، "يحياوي"، التي تتميز بتغطية جيدة، ما يساعد على تقري بهذه الخدمة من سكان،وهو ما يؤثر لا محالة في مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ.
- تغطية متوسطة ويندرج ضمن هذا المستوى كل منأحياء القطاع السكنى "حشمي"، "المعدومين 5"،" القصرية".
- تغطية ضعيفة ويندرج ضمن هذا المستوى حي "الهضاب"، "شوف الكداد"، "قاوة"، "مركز المدينة"، "منطقة النشاطات"، "المنطقة الصناعية"،"عين السفيهة"، حيث تميزت بعجز واضح في عدد المؤسسات التعليمية، ويعود اختلال التغطية الى الأسباب التالية:
- وجود خلل في التوزيع المكاني للمدارس الإبتدائية، وهذا يوضح سوء التخطيط المكاني لمؤسسات هذه الخدمة وعدم مراعاة توزيعها بشكل متوازن مع أعداد السكان ومساحة الأحياء والقطاعات السكنية في المدينة.
- قلة عدد الأبنية المدرسية في المدينة للمرحلة التعليمية الإبتدائية، مما ينعكس سلبًا على انتشار ظاهرة الدوام المزدوج (الثنائي) بالمدارس، فهناك مدارس تعاني ضغطً اعلى طاقتها الاستيعابية مما أثر سلبًا على انخفاض كفاءتها الوظيفية، وهذا لا يتفق وأسس التخطيطية المحددة في البرمجة العمرانية التي حددت الطاقة الاستيعابية من صنف "ج"، "د"ب 324 و432تلميذ، مما أعطى معدلات إشغال قسم متفاوتة من شأنها خلق أيضا فروقات في نوع الخدمة التعليمية المقدمة.
- عدم احترام مخطط التهيئة العمرانية من الناحية الإجتماعية والعمرانية والتي أثرت على أمن وسلامة التلاميذ في الدرجة الأولى لأنه يؤدي إلى زيادة زمن التنقل اليومي للتلاميذ، وصعوبة الوصول إلى الخدمة وخاصة في ظل عدم إحترام الشروط العمرانية في إختيار المكان الشيء الذي يعرض التلاميذ لخطر مثل حوادث المرور، التلوث، والضجيج. وهوعكس الهدف الرئيسي التخطيط العمراني الذي يرتكز على العدالة الاجتماعية وتوفير بيئة عمرانية صحية وأمنة.
- يلجأ السكان إلى أقرب مكان للخدمة بالنسبة لهم وهذا يجعل من السهل وضعت درجه رميلمراكزخد ما تفي التجمعات العمرانية مما يقلل الجهد المبذول للحصول على الخدمات،ويقلل التنقلات للوصول إلى الخدمة.
- يؤثر المستوى الثقافي و الاجتماعية والاقتصادي للأسرة واتجاهاتها نحو استخدام الخدمة التعليمية. والذي يولد ضغط على خدمات بعض المدارس مقارنة بالأخرى.فوجود هذا التداخل بين الخدمة من حيث الوقت، المسافة، التكلفة حيث يحدث التوزيع المنتظم لمناطق التداخل الخدمي بين المركز ومجال تقديم الخدمة إلى أشكال هندسية مضلعة سداسية بحيث يحقق توزيع تام للمدينة بالوظيفة التي تؤديها المراكز الخدمية.ويصبح للأفراد أكثر من مركز معين للحصول على الخدمة، ويتوقف على إختيار الفرد المستعمل نفسه في ضوء الخدمة التي يريد الحصول عليها.ومنه يعتبر عاملا الوقت والمسافة ركيزة التخطيط العمراني للحصول على الخدمة ،فيصبح السكان القاطنين في المجالات العمرانية المتداخلة هم من يتوفر لهم خيار الاتجاه الى أكثر من مركز محدد .فالتنظيم ألموقعي لتوزيع المؤسسات الخدمية في المدينة يعتمد على المسافة بين كل خدمة وأخرى مدروسة ،ومناسبة لجميع السكان وتقترب من أماكن توزيعهم وكثافتهم العالية وهذا يتم من خلال إستخدام الأسس التخطيطية الخاصة بتوزيع كل خدمة ،فعلى الهيئات المسؤولة عن التخطيط العمراني مسؤولية مراعاة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية بما يضمن تكافؤ الفرص في توزيع الخدمة التعليمية للسكان فإختيار مواقع المؤسسات التعليمية من العوامل المهمة التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في عملية التخطيط للمرافق التعليمية.

خاتمة:

إن إستخدام التخطيط العمراني لأسلوب الخريطة المدرسية، كأحد أساليب التخطيط المصغر يساعد في"تحقيق المساواة في توزيع الخدمات التعليمية داخل الإقليم الواحد، وتحديد مواقع المباني المدرسية من حيث توزيعها، وعددها، ومدى كفايتها، وكفاءتها ليبني بذلك الإسقاطات المستقبلية للتنبؤ بتوزيعها المثالي على كافة أنحاء الإقليم في المستقبل، مستخدمًا في ذلك مجموعة من المعايير التي تناسب ظروف إقليـــم الدراسة واحتياجاته."[29]

فالسؤال الذي تطرحه الخريطة المدرسية ويسعى المخطط التعليمي للإجابة عنه هو عن كيفية تحديد المواقع المناسبة للمرافق التعليمية وهل تعتمد على المعايير والمواصفات التي تضعها الهيئات المختصة؟فمتى وجدت وتوف رتهذه المعايير والمواصفات أمكن التنبؤ بأعداد المدارس التي تحتاجها التجمعات السكنية المختلفة وبذلك يستفيد التلاميذ من الخدمة التعليمية.وإستنادًا لنتائج التحليل السابقة والتي تعد بمثابة إجابة عن التساؤلات الدراسة:

– ضعف الخبرة التخطيطية للهيئات المحلية في تحديد الاحتياجات التعليمية على مستوى الإدارة المحلية يكشفه واقع توزيع الخدمات التعليمية في المدينة عن غياب العدالة الإجتماعية من حيث الحصول الى الخدمة التعليمية بالنسبة للتجمعات السكانية.

– رغم بعد الخدمة التعليمية عن مكان الإقامة، فالحصول عليها من النقاط الجوارية ممكن في ظل توفر وسائل النقل، أو السيارة الخاصة إلاّ أن مشكلة الازدحام المروري في أوقات الذروة أصبح من المشكلات اليومية التي يعاني منها الساكنة.

– غياب التوزيع المتوازن لحجم السكان أثر على بعض المؤسسات التعليمية من ناحية الإكتظاظ الذي تعرفه، ويؤثر تبعا لذلك سلبًا على التحصيل العلمي والمعرفي للتلميذ، وهذا ناجم عن عدم دقة التوقعات السكانية الخاصة بنمو الاطفال فى سن المدرسة.

– غياب البعد التخطيطي وعدم اعتماد معايير الكثافة السكانية في توزيعها على الأحياء السكنية، فعدم توزان توزيعها العمراني مع احتياجات السكان تفتقد إلى التوزيع حسب معيار الكثافة السكانية، كما تفتقد لضوابط تخطيطيها وفق مخطط التهيئة العمرانية.

– النمو العمراني والسكاني الذي تشهده المدينة، والذي يتطلب دراسة توزيع هذا المرفق ومعالجة توزيعه الكمي والنوعي في المجال الحضري، والعوامل التي ساهمت في عدم تحقيق الهدف من تخطيطها.

– كذلك ضعف خبرة المخططين المحلين في تخطيط وتقدير الكثافة في مخطط التهيئة العمرانية، وكذالكطول عملية الإنجاز وارتباطه بتمويل البرامج القطاعية.

– عدم وجود قاعدة بيانات رقمية لجميع المدارس على مستوى مديرية التربية لمعرفة توزيع الخدمات على مستوى الولائي.

– مركزية توزيع البرامج التنموية القطاعية أثر سلبًا في عملية تحقيقها عمليًا بما يتوافق الحاجات التعليمية للمرفق، وكذلك تأثير مختلف السياسات العمرانية التي أثرت على المجال العمراني.

الاحالات و المراجع:

[1]عثمان محمد غنيم (2013)،**تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني**، الطبعة الأولى ،عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع، ص.25.

[2]JANNIERE Hélène (2008),**planifier le quotidien, voisinage et unité de voisinage dans laconception des quartiers**, d'habitation en, France (1945-1965) strates .Online :http://strates.revues.org./6656(visité le : 15.04.2019).

[3]حيدر فاروق (1994)،**تخطيط المدن والقرى**، ط1 ،مصر، مركز البحث للطباعة، ، ص.10.

[4]صلاح حميد الجنابي(1977)،**التغير في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية**، رسالة دكتوراه، كلية الأدب جامعة بغداد ،ص. 103.

[5]Pierre Merlin et Françoise choay : **dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**, p. 502.

[6]عبد العزيز(1998)، **علم الاجتماع الحضري**، الإسكندرية، منشاة الناشر للمعارف ، ص.377.

[7]خلف الله حسين علي الدليمي(2015)،**تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس، معايير تقنيات)**، ط1،عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ص. 40.

[8]وزارة التخطيط(1986)،**تخطيط الخدمات في إطار خطة التنمية القومية**، دراسة رقم (205) ،بغداد ،ص. 4.

[9]زايد مصطفي(1983)،**نظريات التعليم وتطبيقاته التربوية، الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية ، ص.25 .

[10] د. سهى حمزاوي وسهير لعور(2017)،**تخطيط الخدمات التعليمية في المدن العربية**، مجلة العلوم الإنسانية،العدد الثامن /الجزء (2) ديسمبر ،الجزائر :جامعة العربي بن مهيدى أم البواقي ،ص146.على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51706 (تاريخ الزيارة: 2019/02/26).

[11]خليل الجر،**المعجم العربي الحديث لاروس**، باريس ،ص. 1087 .

[12]زهرة عثمان وعبيدة صبطي،(2013)،**أساليب التربية الاجتماعية بين الأسرة والمدرسة وكفاءة المتعلم الابتدائي**، الطبعة الأولى، بسكرة ،ص. ص56-57.

[13]دليل المعدلات و المعايير للخدمات(2014) ،**الخدمات التعليمية ،الهيئة العامة للتخطيط العمراني**،الإدارة المركزية للبحوث و الدراسات و التخطيط الإقليمي ،مصر، ص . 16.

[14]غيث محمد عاطف(1995)،**علم الاجتماع الحضري**، مدخل نظري، د ط ،القاهرة، المعرفة الجامعية ،ص.135.

[15]د. سهى حمزاوي وسهير لعور(2017)،**تخطيط الخدمات التعليمية في المدن العربية**، مجلة العلوم الإنسانية،العدد الثامن /الجزء (2) ديسمبر ،الجزائر :جامعة العربي بن مهيدى أم البواقي،ص ص. 560-574.

[16]حساني محمد(2017)،**توزيع المؤسسات التعليمية في المجال العمراني باستعمال نظم المعلومات**، دراسة حالة مدينة رقان ومجالها الثانوي الجغرافية،SIG قسم تسير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة . على الخط: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/2255.(تاريخ الزيارة: 2019/02/16)

[17]الجمهورية العراقية(1987)،**مدينة الثرثار الجديدة**، تقرير التصميم الحضري النهائي، الهيئة المركزية للمدن الجديدة ،دوكس ــ ع.ر.ق ج ايلول ، ص .164 .

[18]د خلف حسين علي الديلمي(2009)،**تطبيق المعايير التخطيطية الحضرية في تخطيط المحلة السكنية**، كلية التربية العلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ص .18.

[19]وزارة الشؤون البلدية والقروية(2005)،**دليل المعايير التخطيطية للخدمات للمملكة العربية السعودية**،الرياض،ص.7. على الخط: https://www.momra.gov.eg(تاريخ الزيارة: 2019/07/28).

[20]خلف حسين علي دليمي(2015)، **تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس، معايير تقنيات)**، ط1،عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص .ص 95 - 96 **.**

[21]وزارة الشؤون البلدية والقروية(2005)**دليل المعايير التخطيطية للخدمات للمملكة العربية السعودية**، الرياض، ص7.

[22]علام أحمد خالد(1983)،**تخطيط المدن، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية** ، ص.427.

[23] دليل المعدلات و المعايير للخدمات(2014)،**الخدمات التعليمية** ،**الهيئة العامة للتخطيط العمراني** ،الإدارة المركزية للبحوث و الدراسات و التخطيط الإقليمي ،مصر،ص. 19.

[24]فهمى محمد(1995)،**التخطيط التعليمي** ،**أسسه و أساليبه و مشكلاته** ،القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية ،ص. 31.

[25]أدم عصام (2006)،**التخطيط التربوي و التنمية البشرية** ،العين دار الكتاب الجامعي ،ص. 85 .

[26]**التخطيط التربوي في عهد الملك عبد العزيز وأثره في النهضة التعليمية الحديثة** ،جامعة ام القري ،قسم الإدارة التربوية و التخطيط ،ص. 18.

[27]عبد الحميد ديلمي (2004)،**الواقع والظواهر الحضرية** ،منشورات جامعة منتوري قسنطينة ،ص. 63.

[28]عبد الرزاق ألجلالي(2004)،**هل توجد مدن في الجزائر ؟فعاليات الملتقي الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية** ،منشورات جامعة متنوري قسنطينة ،الجزائر،ص .147.

[29]سعد، محمود إبراهيم (2011)،**المخطط التعليمي ودوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية**، القاهرة، مكتبة انجلو المصرية،ص.155 .

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

نورة مناعة، نسيمة لغريبي ، (2021)، **تخطيط المدارس الابتدائية في المدينة الجزائرية (** دراسة ميدانية بمدينة سطيف) ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 13(04)/ 2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 341-356).